لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ورشة عمل وطنية حول تعزيز التخطيط التنموي المتكامل في دولة قطر

26 – 27 تشرين الأول 2021، فندق جي دبليو ماريوت ماركيز سيتي سنتر الدوحة، قطر

ملخص المناقشات

الثلاثاء 26 تشرين الأول 2021

الاستقبال والجلسة الافتتاحية

افتتح ورشة العمل كل من سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء في دولة قطر، ومعالي الدكتورة رولا دشتي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا، حيث ألقيا كلمات ترحيبية شكرا فيها الحضور على المشاركة ورحبا بالتعاون المستمر والمثمر بين الإسكوا وجهاز التخطيط والإحصاء في دولة قطر.

في كلمته، اعتبر سعادة الدكتور النابت أن ورشة العمل تأتي استكمالاً للجهود التي يبذلها الجهاز في تعزيز قدرات التخطيط التنموي مع الشركاء داخل قطر وخارجها، وذلك من ضمن التحضير لإعداد إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر 2023-2027. من خلال الركائز الأربعة التي تقوم عليها، تحدد رؤية قطر الوطنية 2030 الإطار العام لإعداد الاستراتيجيات والخطط التنموية. كما أكد سعادة الدكتور النابت على أن سلسلة من الفعاليات التحضيرية والمصاحبة ستعقد لبناء القدرات ولتبادل الآراء والمعرفة ضمن التحضير لدورة تخطيطية تنموية جديدة. لذلك، فإن اختيار مواضيع الورشة هو بناءً على الأهمية والتأثير في عملية التخطيط للتنمية. واعتبر الدكتور أن هناك تقدم في تنفيذ معظم مبادرات ومشاريع استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر، على الرغم من التطورات الإقليمية والعالمية المفاجئة، حيث بلغت مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكثر من 60% في الربع الثاني من 2021. كما دعا الدكتور الحضور إلى الإضطلاع على والإستفادة من النتائج الرئيسية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت "تعداد قطر 2020". شكر الدكتور كافة الجهات الحكومية على موائمة خططها الإستراتيجية مع إستراتيجيات التنمية الوطنية وإتجاهات رؤية قطر الوطنية 2030 لتتكامل منظومة التخطيط الوطنية المتعددة المستويات. ختاماً، شكر الدكتور الدكتورة دشتي على جهودها وشكر الحضور على المشاركة.

من جهتها، عبرت سعادة الدكتورة دشتي عن تقديرها لدولة قطر على الإنجازات المتميزة التي تحققها في مجال التخطيط التنموي الوطني. اعتبرت الدكتورة دشتي أن الجهود الدؤوبة التي تبذلها قطر للنهوض بالتخطيط التنموي أتاحت لها إحراز تقدم كبير نحو التنمية الاقتصادية المستدامة، وخير دليل على ذلك المرونة والاستجابة للتغيير اللتان أظهرتهما رغم التغيرات المفاجئة التي قلبت المنطقة رأساً على عقب، وأبرزها جائحة كوفيد 19. كما عرضت الدكتورة تقديرات الإسكوا لنمو الإقتصاد القطري، والذي يقدر أن يبلغ 6.7% عام 2022. هذا النمو مدعوم بإستثمارات بالبنية التحتية والخدمية وإنفاق على القطاع البشري ودعم الشباب وتطوير التعليم وتحسين البيئة الإقتصادية والقانونية. إغتنمت الدكتورة الفرصة لتبارك لدولة قطر على إنتخاب مجلس الشورى وإفتتاحه لتعزيز المسيرة الديموقراطية في دولة قطر. أكدت الدكتورة على إستعداد الإسكوا للتعاون لتعزيز القدرات فنياً وتقنياً ولتقديم المشورة للمساهمة في وضع السياسات التي تهدف لتحقيق الرؤية التنموية لدولة قطر. وفي الختام، تمنت الدكتورة لقاءاً مثمرا يخدم العملية التنموية بما يحقق الخير لدولة قطر.

الجلسة الأولى: مقدمة عن أدوات الإسكوا

ترأس الجلسة الأولى، التي تتألف من عرضين، الدكتور أحمد حسين، خبير إحصائي في جهاز التخطيط والإحصاء.

بدايةً، عرضت السيدة نتالي خالد، مسؤولة الشؤون الإقتصادية في الإسكوا، الدراسات والتقارير بالإضافة الى المواد التدريبية والبوابات الإلكترونية التي أعدتها الإسكوا، وذلك بهدف إرشاد الدول العربية و تسهيل الوصول الى المعلومات و تيسير الخطوات اللازمة للإنخراط في عملية تخطيط تنموي ناجح و مستدام. قامت الإسكوا بإعداد خمسة أدوات كجزء من عملها على تعزيز التخطيط التكاملي في المنطقة العربية وهذه الأدوات هي: بوابة تخطيط التنمية الوطنية العربية، بوابة التشريعات العربية، محاكي المؤشرات لوضع السياسات في المنطقة العربية، دليل الرؤى السلوكية والتخطيط الإستراتيجي، دورة الرؤى السلوكية والتخطيط الاستراتيجي بالإضافة الى حزمة من أدوات النمذجة لمحاكاة اثار التغييرات في السياسات الوطنية.

بدأت السيدة خالد ببوابة تخطيط التنمية الوطنية العربية، وهي بمثابة مستودع الكتروني لأكثر من 200 خطة واستراتيجية تنموية وقطاعية ووطنية ل 22 دولة عربية، أنشأتها الإسكوا بهدف تعزيز الشفافية ونشر المعلومات وتبادل الخبرات في المنطقة العربية وربط الأولويات الوطنية بأجندة 2030. كما تضمن البوابة وصول صانعي السياسات وأصحاب المصلحة المختلفين إلى خطط التنمية الوطنية بسهولة عبر الإنترنت، مما يسهل عملية التعلم من الأقران وتبادل المعرفة. إن البوابة متوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، ويمكن للمستخدمين تصفية بحثهم حسب البلد، أهداف تنمية مستدامة محددة، وسنة الإصدار، ولغة المستند، والتي يمكن أن تكون العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية. ومن المميزات الأخرى لبوابة تخطيط التنمية الوطنية العربية هي أنها تربط أولويات البلد وأهدافه بأهداف التنمية المستدامة، حيث يمكن للمستخدمين الوصول إلى الرسوم البيانية الخاصة لربط الأولويات الوطنية بأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها.

استكملت السيدة خالد العرض من خلال بوابة التشريعات العربية، والتي تم إعدادها لمساعدة الدول الأعضاء في عملها في مواجهة التحديات من الناحية التشريعية. إن بوابة التشريعات العربية هي أداة تهدف إلى توفير وصول سهل وسريع عبر الإنترنت لتشريعات كل الدول العربية، حيث ستمثل البوابة مرجعاً للأطر التنظيمية القائمة في المنطقة والمتعلقة ببيئة الأعمال. تساهم البوابة بتحليل التشريعات الحالية وتحديد الثغرات التنظيمية في المنطقة العربية، و ذلك لتسهيل تبادل الخبرات وإجراء مقارنات بين الدول و بالتالي مساعدة الدول في الإصلاحات التنظيمية. البوابة متوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، كما تمكن المستخدمين من البحث وتصفية التشريعات وفقاً لأربع فئات أساسية وهي: مكافحة الفساد، المنافسة، حماية المستهلك، والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمكن البحث عن جميع هذه التشريعات حسب الدولة وسنة الإصدار ولغة المسند. تحتوي البوابة حاليا على أكثر من 510 مستند وسيجري تحديثها بشكل دوري. توفر البوابة أيضا قسم يعرض النتائج الوصفية والرقمية لتشريعات الدول.

طورت الإسكوا محاكي المؤشرات لواضعي السياسات في المنطقة العربية، والذي يهدف الى دعم صانعي السياسات وأصحاب المصلحة المعنيين من القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في البلدان العربية وتحسين نشر المعرفة حول قياس الأداء ومراقبته وتقييمه، وصياغة سيناريوهات للإصلاحات. الوظيفة الرئيسية للمحاكي هي أنه يسمح للمستخدمين بتخيل كيف يمكن للتغيير في أداء دولة معينة في مؤشر أداء رئيسي أن يغير ترتيبها الإجمالي عالمياً في هذا المؤشر، ويمكن للمستخدم إختيار دول أخرى لمقارنة الأداء بين الدولتين. يوفر المعلومات الكاملة عن 12 مؤشر وأكثر من 140 دولة. تغطي المؤشرات المختارة القدرة التنافسية والفجوة بين الجنسين والأعمال والتكنولوجيا والابتكار.

وختاماً، عرضت السيدة خالد دليل الرؤى السلوكية والتخطيط الإستراتيجي، وهو مستند يساهم في إدخال الرؤى السلوكية في عملية التخطيط الوطني للتنمية من خلال توفير أدوات لتحديد التحيزات السلوكية التي تحدث أثناء عملية التخطيط والوسائل العملية لمواجهتها من خلال التدخلات السلوكية، وهو بذلك يدعم مجالس التخطيط الوطنية والهيئات الخاصة بالتخطيط بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في عملية التخطيط الاستراتيجي لتطبيق رؤى سلوكية في عملهم. يعتبر الدليل مكوناً مهماً في تعزيز استخدام الرؤى السلوكية لتشخيص مشاكل السياسات التي تقع في صميم تخطيط التنمية الوطنية وتحديد أولوياتها ومعالجتها. بناءً على الدليل، طورت الإسكوا دورة الرؤى السلوكية والتخطيط الاستراتيجي، وهي دورة مجانية عبر الإنترنت، تهدف الى توفير مقدمة لتطبيق الرؤى السلوكية في التخطيط الاستراتيجي.

السيد محمد هادي بشير، رئيس قسم النمذجة والتحليل الإقتصادي في الإسكوا، عرض أدوات نمذجة التوازن العام المحسوب، والتي طورتها الإسكوا بناءً على أسس علمية. إن إعتماد أدوات النمذجة الاقتصادية يوفر منهجية لتقييم الإستراتيجيات الاقتصادية الوطنية وأطر السياسات. لذلك، تساعد هذه الأداة محللي السياسات على دراسة الأداء الإقتصادي واقتراح البدائل عبر أداوات التنبؤ بالسلوكيات المستقبلية الإقتصاد. تحديداً، إن هدف هذه الأداة هو تعزيز قدرات التخطيط للحكومات لإجراء تحليل السياسات من خلال الإستخدام المنتظم لتقنيات النمذجة وإضفاء الطابع المؤسسي على إستخدام تقنيات النمذجة وتسهيل المناقشة مع صانعي القرار حول خيارات السياسة.

عرّف السيد بشير نماذج الاقتصاد الكلي على أنها تستخدم مجموعة من البيانات لتوفير تحليل قائم على الأدلة عبر بيانات رقمية لتحديد التأثير الناتج عن تغييرات في السياسة أو التكنولوجيا أو الصدمات الخارجية، حيث أن لكل تحد إطار النمذجة الخاص به. كما عرض المراحل التقنية الأربعة لإعداد النموذج، وهي: بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية، تطوير النموذج الأساسي، تطوير اللوحة الإلكترونية (الداش بورد)، والتدريب على النموذج. وقام السيد بشير بعرض نموذج تفاعلي على الحضور.

في ختام الجلسة الأولى، تم فتح باب النقاش للمشاركين، حيث قام عدد من الحضور المكون من خبراء بإعطاء مداخلات وطرح الأسئلة. من أبرز نقاط النقاش قدرة نموذج الإقتصاد الكلي على تحديد آثار الصدمات المتعلقة بالتغير المناخي وبجائحة كوفيد 19. كما تم الإستفسار عن قدرة النموذج على رصد التغيرات في السلوك المجتمعي.

الجلسة الثانية: التخطيط التنموي في دولة قطر: النجاحات والتحديات

ترأس السيد محمد هادي بشير الجلسة الثانية المألفة من عرضين.

بدأت الجلسة بعرض السيدة ناتالي خالد للمحة عامة عن آخر التطورات في الإقتصاد السياسي والإصلاحات في قطر ولنقاط القوة والضعف في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (2018-2022)، والتي حددتها الإسكوا في هيكل ومحتوى الخطة بناء على مجموعة من المؤشرات والمبادئ التوجيهية التي وضعتها الإسكوا بالاستناد على أفضل ممارسات التخطيط التنموي.

على الرغم من الآثار الاقتصادية الكبيرة للصدمات التي تعرضت لها دولة قطر، ولكنها نجحت في التعامل بشكل جيد ومرن مع الصدمة الاقتصادية. فمثلاً، قامت الدولة بتعزيز المرونة الاقتصادية والعمل على الوصول إلى إقتصاد اكثر تنوعاً، وهو أحد الأهداف الأساسية لإستراتيجية التنمية الوطنية الثانية. ركزت الدولة أيضاً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوسيع العلاقات التجارية مع الدول جديدة، خاصة مع اليابان وكوريا الجنوبية والصين وسنغافورة والهند والتي شكلت في عام 2019 النسبة الأكبر من صادرات قطر. كما أشادت السيدة خالد بجهود التنويع الإقتصادي الكثيرة التي تقوم بها الدولة.

عرضت السيدة خالد تقديرات الإسكوا لأداء قطر الإقتصادي، وتحديداً فيما يخص معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة قطر ومعدل التضخم الاستهلاكي ومعدل نمو الصادرات والواردات الحقيقية. كما عرضت السيدة خالد توصيات مسح الميزانية المفتوحة 2019، وهو مسح يستخدم معايير دولية لتقييم وصول العامة إلى معلومات ميزانية الحكومة المركزية. يزود المسح المواطنين المحليين بالمعلومات التي توفرها حكومتهم فيما يتعلق باستخدام الأموال العامة. يشمل التقييم المعياري ثلاثة معايير هي الشفافية والمشاركة والرقابة. ركزت التوصيات على كيفية تحسين أداء الدولة في كل من المعايير الثلاثة، التي سجلت معظم الدول العربية معدلات متدنية فيها.

تناولت السيدة خالد الركائز الأساسية لإستراتيجية التنمية الوطنية الثانية وقامت بعرض تقييم لها. اعتمدت الإسكوا مجموعة من 7 مؤشرات رئيسية لتحليل التصميم الرئيسي وعملية التخطيط لاستراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر، وذلك بناءً على ارشادات التخطيط الجيد (2017). الركائز السبع هي تصميم وثيقة التخطيط وتنفيذ عملية التخطيط ومواءمة الميزانية مع الخطة ومراقبة وتقييم عملية التخطيط والشفافية في عملية التخطيط والتنسيق والتعاون والأساس الواقعي للخطة. تم عرض نقاط القوة والضعف في كل من هذه النقاط.

ختمت السيدة خالد عرضها بتقديم بعض التوصيات التي تساهم في تطوير عملية التخطيط للتنمية، وهي: تحديد الأهداف الذكية و ربط الأهداف الوطنية بأهداف التنمية المستدامة. أولاً، يمكن جعل كل هدف وطني أكثر فعالية باستخدام إطار عمل الأهداف الذكية. يساعد على تعزيز تعريف الهدف ويعالج التحيزات المحتملة التي تنشأ عادةً في عملية تحديد الهدف، مثل الثقة المفرطة

وتحيزات تجنب المعلومات. في هذا الإطار، يجب أن تكون الأهداف محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وملائمة ومقيدة بمواعيد. التوصية الثانية لتحسين التخطيط التنموي هي ربط الأهداف الوطنية بأهداف التنمية المستدامة، وبذلك توحد الدولة جهودها من أجل تحقيق الأهداف والغايات الوطنية وكذلك أهداف التنمية المستدامة. قدمت السيدة خالد ثلاثة طرق للقيام بهذا الربط.

قامت السيدة نوره المريخي، مديرة ادارة التخطيط الإستراتيجي في جهاز التخطيط والإحصاء، بعرض تجربة دولة قطر في مجال التخطيط التنموي الوطني والدروس المستفادة في هذا الإطار. بدأت السيدة المريخي بعرض مقدمة عن إعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر، والتي بدأ التحضير لها عام 2016، بناءً على رؤية قطر الوطنية 2030. تناولت الاستراتيجية اثنا عشر قطاعاً تنموياً بالدراسة والتحليل لتغطي ركائز رؤية قطر الوطنية 2030. هذا بالاضافة الى ثلاثة موضوعات مشتركة. في المرحلة التحضيرية، تمت إدارة عمليات الإعداد من خلال هيكل حوكمة تضمن مجموعة اشرافية، مجموعة استشارية و فرق عمل قطاعية. وتم التعاقد مع البنك الدولي لتقديم خدمات استشارية فنية لكل من وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وفرق العمل القطاعية.

قدمت السيدة المريخي عدداً من الدروس المستفادة على صعيد هيكل الاستراتيجية، الشراكات وفرق العمل وإطار المتابعة وإتساق الخطط والنتائج، الأهداف والتدخلات والتوثيق والتمويل، الملكيات والخدمات الإستشارية وأهداف التنمية المستدامة 2030. ختمت السيدة المريخي بتلخيص الدروس المستفادة من هذه الإستراتيجية وطرح كيفية معالجتها في إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2023 – 2027.

الجلسة الثالثة: مجموعات عمل

في الجلسة الثالثة، التي ترأستها السيدة ناتالي خالد، ، طلب من الحضور لعب دور صانعي السياسات والعمل على هذا الأساس لتحديد التحديات والأهداف الوطنية للخمسة أعوام القادمة. حدد المشاركين التحديات والأهداف بناءً على التوقعات لأداء ووضع الدولة ما بعد العام 2022. استند هذا التمرين على إستراتيجية التنمية الوطنية الثانية، التي اعتمدت منهجية مماثلة. وفر هذا التمرين سبل لتطوير هذه المنهجية.

بعد التقسيم إلى مجموعات عمل، طلب من المشاركين تحديد 2-3 تحديات رئيسية لتخطيط التنمية الوطنية في سياق الدولة. بعد ذلك، إختارت كل مجموعة مجال تدخل لمعالجة الهدف الذي تم تحديده، ووضع خطة عمل للتغلب على هذه التحديات.

<u>أبرز التحديات:</u>

- استمرار غياب جهة ناظمة مستقلة ومتكاملة للكهرباء والماء (قطاع الموارد الطبيعية)
- قلة المشاريع التي تحقق الأمن المائي وتحد من استنزاف الموارد المائية (قطاع الموارد الطبيعية)
- ضعف العامل التشريعي في دعم وتمكين القضايا الاجتماعية (قطاع الحماية الاجتماعية)
- الحاجة إلى تحسين عملية التمويل ليشمل القطاع الاجتماعي بشتى مجالاته (قطاع الحماية الاجتماعية)
- ضعف مشاركة القطاع الخاص (قطاع الحماية الاجتماعية)
- فصل المؤسسات الحكومية وعدم وضوح الهياكل التنظيمية
- الفترة الزمنية للإستراتيجية الوطنية 2023-2027
- نقص الكوادر المتخصصة للجهات المستحدثة
- أخذ الاعتمادات المالية لمتطلبات الخطة الجديدة حسب الملكية
- قلة خبرة الموارد البشرية في مجال التخطيط
- توفر البيانات الموثوقة في الوقت المطلوب
- الاتساق والاستقرار التنظيمي على مستوى جهة التخطيط والجهات المنظمة والدائمة
- الصحة العقلية والنفسية
- عدم استقلالية بعض الدول النامية في اتخاذ قراراتها فيما يتعلق بالتخطيط الاقتصادي والتنمية الخاصة بمؤشرات التنمية المستدامة
- التنويع الاقتصادي ومحدودية مجالاته
- مواجهة التحديات الخاصة بالامن السيبراني
- مواجهة التهديدات المتعلقة بكوارث البيئة والطاقة

- ضعف القطاع السياحي والخدمات المقدمة فيه
- عدم دقة نسب الإحصاءات المساعدة الإنمائية التي تقدمها دولة قطر
- لا يوجد نعاون في تبادل الخبرات في منظمات الأمم المتحدة وجهاز التخطيط والاحصاء
- بناء الفدرات والخبرات وإعادة التدريب والتعليم المستمر
- عدم وضوح الاستراتيجيات في حملات التوعية
- هل هناك استراتيجية واضحة للمساواة بين الجنسين في المناصب العليا

التحدي	مجال العمل	الهدف الوطني (الأهداف الذكية)	المشاريع الممكنة	الوكالات المسؤولة	الربط بأهداف التنمية المستدامة
قلة المشاريع التي تحقق الأمن المائي وتحد من استنزاف الموارد المائية (قطاع الموارد الطبيعية)	استدامة الموارد الطبيعية وتحقيق الأمن المائي.	تحقيق الأمن المائي من خلال رفع المخزون الإستراتيجي للدولة من المياه إلى 15 بحلول 2025	إنشاء خزان إستراتيجي للمياه	كهرماء	الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة الهدف 12: الإستهلاك والإنتاج المسؤولان
فصل المؤسسات الحكومية وعدم وضوح الهياكل التنظيمية	إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات	وضع واعتماد الهياكل التنظيمية لجميع المؤسسات الحكومية الصادرة في القرار الاميري بنهاية 2021	مشروع وضع الهياكل التنظيمية (الإدارات والاقسام لجميع المؤسسات الحكومية	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
قلة خبرة الموارد البشرية في مجال التخطيط	زيادة فرص التدريب في مجال التخطيط الاستراتيجي	زيادة معدل التحاق الموظفين الحكوميين بنسبة 75% في البرامج التدريبية للتخطيط الاستراتيجي بمعدل ورشتين سنويا بحلول عام 2028	انشاء مركز تدريبي متخصص في مجال التخطيط الاستراتيجي والتنموي يخدم شريحة موظفين القطاعات الحكومية	هيئة ديوان الخدمة	الهدف 8: العمل اللائق ونمو الإقتصاد
توفر البيانات الموثوقة في الوقت المطلوب		اصدار نشريع ملزم ومرن يضبط التزامات الأطراف المعنية في عملية التخطيط	اعداد مسودة الأداة التشريعية المطلوبة ومذكرتها	جهاز التخطيط والاحصاء	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية

		التنموي، اعداداً وتنفيذاً ومتابعةً، بحلول 2022	التفسيرية بنهاية العام 2021		
الصحة العقلية والنفسية		رفع نسبة الأشخاص لكل طبيب نفسي من ... الى ... بحلول العام 2030	-نشر الوعي بأهمية الصحة النفسية - زيادة عدد عيادات الصحة لنفسية في القطاعين العام والخاص	وزارة الصحة العامة وزارة الداخلية الأوقاف التربية والتعليم	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه
عدم دقة نسب الإحصاءات المساعدة		عدم دقة نسب الإحصاءات المساعدة	-توعية المجتمع (اثارة الوعي المجتمعي) عن طريق حزم إعلامية media kit -تفعيل التنسيق الوطني بين الجهات التي تقوم بتقديم المساعدات التنموية والاغائية على كافة الأصعدة	صندوق قطر للتنمية – وزارة الجارجية المؤسسة القطرية للاعلام منظمات المجتمع المدني	الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الأربعاء 27 تشرين الأول 2021

الجلسة الرابعة: المشهد العالمي للإستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته

ترأست الجلسة الرابعة السيدة ناتالي خالد. تتألف الجلسة من عرض واحد فقط، وقد قام به السيد لويجي ميركوري، وهو المدير المالي ورئيس الاستثمار في شركة فيسل غلوبال.

بدأ السيد ميركوري الجلسة بعرض المشهد العالمي الحالي للإستثمار الأجنبي المباشر. عانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضاً كبيراً في عام 2020، فقد انخفضت المشاريع بنسبة 50%، وانكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 4.3%. ومع ذلك، ما زال هناك العديد من الفرص في جذب وتنفيذ المشاريع، فقد تمكنت بعد القطاعات من تعزيز آدائها. على الرغم من الوضع بعد جائحة كورونا، يتوقع الأونكتاد أن يتجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر مستويات ما قبل الوباء هذا العام. في أعقاب الوباء، يمكننا أن نلاحظ بعض الاتجاهات المثيرة للاهتمام. تزداد ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة المتحدة وإيطاليا وإسبانيا وسويسرا والبرتغال وهولندا والإمارات العربية المتحدة. تظهر مناطق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة على الخريطة. كما أن ارتفاع الرقمنة للاقتصاد العالمي أصبح أمرًا لا يمكن إنكاره. من أوجه المشهد العالمي الحالي أيضاً حلول الطاقة المتجددة محل الغاز والنفط كوجهة أولى للاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن أصبح المستثمرون أكثر حذرا فيما يتعلق بمجالات الاستثمار.

تابع السيد ميركوري بتقديم أثر جائحة كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر. ضربت الجائحة بشدة قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. بشكل عام، مثل الوباء صدمة اقتصادية ثلاثية: الطلب والعرض وصنع السياسات في نفس الوقت. وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والأونكتاد ، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 50٪ في عام 2020. انخفضت التدفقات الوافدة إلى منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 51٪ بينما انخفضت التدفقات الخارجة من منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 48٪. تجاوزت الصين الولايات المتحدة كأول وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر،

ولوكسمبورغ والهند هما الوجهتان الرئيسيتان التاليتان. كما انخفضت الثقة العامة في الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفض الناتج المحلي الإجمالي للبلدان على طول عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ركز السيد ميركوري على استدامة الاستثمارات، حيث أدرك صانعو السياسات والحكومات أن استهداف المشاريع الخضراء لا يجذب الاستثمار الأجنبي فحسب، بل يزيد أيضًا من احتمالية تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع البلدان والشركاء الآخرين. العديد من رجال الأعمال والمستثمرين في جميع أنحاء العالم يستثمرون في قطاعات تعتبر مستدامة وخضراء. تحظى القطاعات الحيوية وقطاع الصحة باهتمام متزايد في أعقاب الوباء. وتعتبر هذه القطاعات من أكثر القطاعات شعبية فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما عرض العوامل التي تيسر عملية التعافي من آثار الجائحة، وذلك على صعيد الآفاق الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي والشركات وغيرها. بالنسبة لاتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة، فقد أجبر فيروس كورونا المستجد الشركات على إعادة التفكير في استراتيجياتها العالمية وسلاسل التوريد الخاصة بها، مما سيؤدي إلى تغييرات عديدة في المشهد العالمي. سيتم تحفيز العديد من الشركات لتقصير سلاسل التوريد العالمية الخاصة بها، وقد تستفيد العديد من المناطق من الوباء. نظرًا لأن العديد من الشركات تنتقل من آسيا وكندا والمكسيك وأوروبا الشرقية والشرق الأوسط، فمن المرجح أن تصبح المناطق المفضلة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر وسلاسل التوريد. قادت الجائحة المستثمرين والشركات متعددة الجنسيات إلى النظر في أهمية المواقع البديلة التي يكون موقعها الجغرافي أقرب إلى الأسواق المستهدفة والعملاء. كما اكتسبت السياسات البيئية وتغير المناخ أهمية إضافية ومن المرجح أن تؤثر على الطريقة التي ينظر بها المستثمرون وقادة الأعمال في سلاسل التوريد والوجهات الاستثمارية الخاصة بهم.

انتقل السيد ميركوري إلى تسليط الضوء على الإستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط، التي تأثرت كثيراً بالجائحة. وختاماً، تم عرض البنية التحتية التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر في قطر وأبرز مؤشرات الأداء الإقتصادي والتجاري للدولة.

قدم الحضور العديد من الأسئلة ونقاط المناقشة، أبرزها كان نقاط القوة والضعف في سلسلة التوريد في قطر ومدى تأثير العوامل البيئية على الإستثمار في الدولة. من النقاط التي تم طرحها التحديات التي تواجه الترويج لدولة قطر كمركز مستدام لسلسلة الإمداد الغذائي، والتغييرات المطلوبة في الأطر التشريعية لهذا الترويج. كما تم تقييم الإقتصاد القطري بمدى قوته في المحافظة على المواهب.

الجلسة الخامسة: الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في المنطقة العربية – موجز دولة قطر وسياسات التنويع الإقتصادي

ترأس الجلسة الخامسة الدكتور سعد الخليل، خبير تنمية في جهاز التخطيط والإحصاء. تتألف الجلسة من عرضين.

عرض السيد سامي حلبي، مدرب ومستشار البرنامج، المنهجية والنتائج ونقاط المناقشة لدراسة بحثية تغطي الأطر التشريعية للأعمال في 22 دولة عربية، وهي تقرير الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية. بدأ السيد حلبي بمقدمة عن التقرير الذي يقدم تقييم أساسي للمناخ التنظيمي الحالي للأعمال في المنطقة وتحليل للثغرات في الآليات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية وآليات الإنفاذ الحالية وكذلك التوصيات بإجراءات يمكن أن تعالج و/أو تضيّق هذه الثغرات. المحاور الرئيسية للتقرير هي التشريعات المتعلقة بالمنافسة، الإستثمار الأجنبي المباشر، مكافحة الفساد، وحماية المستهلك. تستند المنهجية، المكونة من خمسة مراحل، من عدة مؤشرات مرتبطة بالمحاور الرئيسية. بناءً على منهجية تتألف من إستبيان تحليل الثغرات، صيغ ما مجموعه 156 سؤالاً لتوجيه تقييم وتحليل التشريعات.

انتقل السيد حلبي للتركيز على أداء قطر في العناوين الرئيسية للتقرير. حصلت قطر على تقييم متطور فيما يخص المنافسة، حيث أن قطر رائدة إقليمية من حيث أن مكونات قانون المنافسة لديها تتوافق مع المعايير الدولية، وكذلك بالنسبة لمكافحة الفساد. أداء قطر متطور فيما يخص حماية المستهلك والإستثمار الأجنبي المباشر.

عرض السيد علي خالد الخليفي، مدير إدارة التخطيط والجودة في وزارة الصناعة والتجارة، سياسات التنويع الاقتصادي وتحفيز القطاع الخاص والتحديات الكامنة والإنجازات في ظل جائحة كوفيد 19. بدايةً، تكمن التحديات في الوضع الراهن والتطورات الحاصلة في تقلب أسعار النفط، المتغيرات الجيوسياسية، انخفاض مضطرد في الموازنة، جائحة كورونا، انخفاض في الإنتاجية، وتباطؤ النمو الإقتصادي. ومع ذلك، تمكنت دولة قطر من تحقيق نهضة شاملة وانطلاقة اقتصادية وانجازات هامة. فيما يخص التنويع الإقتصادي، شكلت القطاعات غير النفطية 61٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال العام 2020. تبنت دولة

قطر بدائل نمو جدية متمثلة في التنويع الإقتصادي وتحفيز ومشاركة القطاع الخاص وتنمية الصناعة والصادرات وجذب الإستثمار الأجنبي. في ظل جائحة كورونا والتغيرات الجيوسياسية، قامت دولة قطر بتعزيز جهود انسيابية تدفق السلع وانتظام عمليات التوريد من خلال عدة خطوات على الصعيد الداخلي والخارجي.

كما ركز السيد الخليفي على أن الإنجازات في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر انطلقت عام 2019 بتأسيس وكالة ترويج الإستثمار وإصدار قانون بشأن تنظيم إستثمار رأس المال غير القطري في النشاط الإقتصادي. من هذه الإنجازات هي استقطاب نحو 2.8 مليار ريال قطري في مشروعات استثمارية من رأس مال أجنبي مع فرص عمل لأكثر من 1700 شخص خلال العامين 2020 و2021. كما أن اجمالي حجم الإستثمار المباشر بلغ ما يقارب 1.029 مليار ريال قطري من بداية العام وحتى شهر سبتمبر 2021. كما أن هناك تطور هائل في التنمية الصناعية، حيث أن هناك نمو في جميع مؤشرات الصناعات التحويلية ومشاريع تطويرية في منطقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة. كما عرض السيد الخليفي الإنجازات على صعيد حماية المستهلك ومراقبة الأسواق وفي مجال تنمية وتحفيز بيئة الأعمال ومجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإصدار القوانين والتشريعات.

في ختام الجلسة، تم فتح المجال للمناقشة وطرح الأسئلة. من الأسئلة التي تم توجيهها هي التركيز على تسليط الضوء على أهم الموشرات ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر في قطر، وطرح مجالات التحفيز في مجال التكنولوجيا الحديثة للأمن الغذائي. كما دار الحديث حول مجالات التركيز المناسبة لقطر في السنوات الخمس المقبلة وأبرز معوقات التنفيذ.

الجلسة السادسة: أفضل الممارسات لجذب الإستثمار وتمرين محاكاة بناءً على الجلسات

ترأست الجلسة الرابعة السيدة ناتالي خالد، وهي مألفة من عرض وتمرين محاكاة.

بدأ السيد لويجي ميركوري بعرض مستقبل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث أبرز القطاعات والمجالات المستقبلية التي سينهض فيها الإستثمار. كما تم شرح دورة حياة ترويج الاستثمار بمراحلها الأربعة: بناء الصورة والتسويق، الإستهداف، خدمة المستثمر والتسهيل، الرعاية اللاحقة للمستثمر ومناصرة السياسات. إضافة إلى ذلك، هنالك أربع خطوات يجب اتباعها في رصد الإستثمار الأجنبي المباشر وهي المرجعية ومقترح القيمة وتطوير المهارات والتطبيق. في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، يمكن الإعتماد على مصفوفة التموضع، التي تتألف من ثلاثة أطراف: المستثمرين والمنافسين وموقع الجاذب للإستثمار. لكل من هذه الأطراف خصائصها و تفضيلاتها. كما عرض السيد ميركوري أبرز الأخطاء الواردة في عملية جذب الإستثمار، مثل مقترح القيمة غير الواضح وإخفاء نقاط الضعف والمتابعة الضعيفة والتقليل من تأثير التغييرات التنظيمية. كما تم إعطاء أمثلة من أيسلندا وروسيا في أهداف وقطاعات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

عرض السيد ميركوري أمثلة قطاعية من دولة قطر، خاصةً كمركز لتصدير وتغليف المواد الغذائية. إن القدرة التنافسية التكنولوجية والقوى العاملة الماهرة والمعرفة التي تملكها قطر تمثل الأساس لإنتاج فعال من حيث التكلفة. كما ان الموقع الجغرافي لقطر مهم جداً من ناحية تسهيل عملية التصدير. بناءً عليه، فإن قطر تمتلك فرص نمو محتملة في عدة دول ومناطق.

انتقل السيد ميركوري إلى تمرين المحاكاة، وهو حول تنفيذ زيارة شركتين مستثمرتين إلى قطر. طلب من المجموعات تحديد أبرز الجهات التي يجب زيارتها لتيسير عملية الإستثمار. تم تقسيم الجهات بناءً على خمسة محاور: قانوني - تنظيمي – مالي - شركات -أكاديمي.

واحدة من الشركات هي شركة اقتصاد دائري تعمل في معالجة نفايات الطعام ومعالجتها. تتخصص الشركة في تفكيك نفايات الأغذية العضوية وتحويلها إلى بروتين وزيت دهون حشرات وأسمدة ومنتجات أخرى تستخدم لإنتاج الأعلاف الحيوانية، مما يتيح للعملاء تعزيز وتسريع نمو النبات والاستفادة المثلى من الموارد المتاحة.

الشركة الثانية هي شركة عالمية توفر منتجات بروتين البلازما والأدوية العلاجية الحيوية. تُستخدم منتجاتها بشكل أساسي في المجالات العلاجية للمناعة السريرية وأمراض الدم وطب العناية المركزة.

قانوني	تنظيمي	مالي	شركات	أكاديمي
واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا المناطق الحرة في قطر وزارة البلدية والبيئة وزارة التجارة والصناعة هيئة الأشغال العامة وزارة الصحة العامة	وزارة البلدية والبيئة وزارة التجارة والصناعة وزارة الصحة العامة مركز قطر للمال المناطق الحرة في قطر الهيئة العامة القطرية للمواصفات والقياس (QS) وزارة الثقافة وزارة الصحة العامة هيئة الأشغال العامة وزارة الداخلية	بنك قطر للتنمية مركز قطر للمال مصرف قطر المركزي الهيئة العامة للضرائب استثمر قطر	غرفة قطر سدرة للطب القطاع الخاص الصحي Boom Waste Treatment Company الشركات الغذائية شركات المواشي قطر للبترول	معهد قطر لبحوث البيئة والطاقة جامعة قطر Texas A&M University at Qatar Weill Cornell Medicine – Qatar University of Calgary in Qatar معهد قطر لبحوث الطب الحيوي

جدول الأعمال:

اليوم الأول 26 أكتوبر/ تشرين الأول 2021

الوقت	عنوان الجلسة ومضمونها والمُيّسر
08:30 AM	الوصول والتسجيل
09:00 AM	الاستقبال والجلسة الافتتاحية • **كلمة سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت،** رئيس جهاز التخطيط والإحصاء في دولة قطر • **كلمة معالي الدكتورة رولا دشتي،** وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا
09:30 AM	الجلسة الأولى: مقدمة عن أدوات الإسكوا **رئيس الجلسة: د. أحمد حسين، جهاز التخطيط والإحصاء** • **التقارير والأدوات التدريبية التي أعدتها الإسكوا في مجال التخطيط التنموي** السيدة/ ناتالي خالد، مسؤولة الشؤون الاقتصادية، الإسكوا • **أدوات النمذجة التكميلية والتي تعزز عملية التخطيط التنموي الوطني** د. محمد هادي بشير، رئيس قسم النمذجة والتحليل الاقتصادي، الإسكوا
10:20 AM	مناقشة
10:30 AM	الجلسة الثانية: التخطيط التنموي في دولة قطر، النجاحات والتحديات **رئيس الجلسة: د. محمد هادي بشير، الإسكوا** • **نقاط القوة والضعف في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (2018-2022)** السيدة/ ناتالي خالد، مسؤولة الشؤون الاقتصادية، الإسكوا • **تجربة دولة قطر في مجال التخطيط التنموي الوطني، والدروس المستفادة** السيدة/ نوره المريخي، مديرة ادارة التخطيط الإستراتيجي، جهاز التخطيط والإحصاء
11:20 AM	مناقشة
11:30 AM	استراحة
12:00 PM	الجلسة الثالثة: مجموعات عمل **رئيس الجلسة: السيدة/ ناتالي خالد، الإسكوا** • **جلسات عمل جماعية لتحديد نقاط القوة والضعف التي تواجه التخطيط الوطني في دولة قطر بناءً على مراحل التخطيط مما يسمح للمشاركين بمشاركة خبراتهم، وأهم النجاحات المتعلقة بعملية التخطيط الوطني، ولاسيما تحديد الثغرات وتصميم التوصيات المناسبة والخطوات المقبلة** فريق الإسكوا/فريق جهاز التخطيط والإحصاء • **تعرض مجموعات العمل المخرجات وحصيلة النقاشات أمام الحضور، ويتم مناقشتها وإبداء الرأي وطرح الأسئلة على المجموعات** فريق الإسكوا
01:30 PM	غداء

اليوم الثاني 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2021

الوقت	عنوان الجلسة ومضمونها والمُيّسر
08:30 AM	الوصول والتسجيل
09:00 AM	**الجلسة الرابعة: المشهد العالمي للإستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته** **رئيس الجلسة: السيدة/ ناتالي خالد، الإسكوا** • **عرض المشهد العالمي الحالي للاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك ما بعد جائحة كوفيد 19 والآفاق المستقبلية. وستتناول الجلسة الاتجاهات الشاملة في الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك الآليات القانونية والمالية والتنظيمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما سيتم تزويد المشاركين بأفضل الممارسات الحالية لتحديد العقبات والفرص لجذب الاستثمار المباشر في جميع أنحاء العالم ، خاصةً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وقطر.** السيد/ لوبجي ميركزي، مدرب وخبير الاستثمار الأجنبي المباشر، الإسكوا
9:45 AM	مناقشة
10:00 AM	**الجلسة الخامسة: الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في المنطقة العربية – موجز دولة قطر وسياسات التنويع الإقتصادي** **رئيس الجلسة: د. سعد خليل، جهاز التخطيط والإحصاء** • **عرض المنهجية والنتائج ونقاط المناقشة لدراسة بحثية تغطي الأطر التشريعية للأعمال في 22 دولة عربية. سيتم عرض نتائج الدراسة على المشاركين في دولة قطر ، مع التركيز على المؤشرات التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر.** السيد/ سامي حلبي، مدرب ومستشار البرنامج، الإسكوا • **عرض سياسات التنويع الاقتصادي وتحفيز القطاع الخاص، الاستثمار الأجنبي، التحديات الكامنة والإنجازات في ظل جائحة كوفيد 19.** السيد/ علي خالد الخليفي، مدير إدارة التخطيط والجودة، وزارة الصناعة والتجارة.
10:45 AM	مناقشة
11:00 AM	استراحة
11:30 AM	**الجلسة السادسة: أفضل الممارسات لجذب الإستثمار وتمرين محاكاة بناءً على الجلسات** **رئيس الجلسة: السيدة/ ناتالي خالد، الإسكوا** • **عرض كيفية تحسين التنفيذ وأفضل الممارسات لتحسين وكالات ترويج الاستثمار ومنظمات التنمية الاقتصادية ومشاركة أمثلة عن مراحل جذب الاستثمار. كما سيتم تقديم أمثلة للمشاركين حول كيفية تحديد وقياس عرض قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوطني مع الإجراءات والاستراتيجيات اللازمة لجذب الشركات.** السيد/ لوبجي ميركزي، مدرب وخبير الاستثمار الأجنبي المباشر، الإسكوا • **تمرين محاكاة كيفية تنفيذ زيارة مستثمر دولي إلى دولة قطر: يُطلب من المتدربين تحديد الإستراتيجية والتنظيم، ودراسة السياسات الوطنية، وتحديد الأهداف، وإستراتيجية القطاع والسوق، وتيسير الاستثمار** فريق الإسكوا • **تعرض نتائج تمرين المحاكاة وحصيلة النقاشات على الحضور** فريق الإسكوا
01:20 PM	خلاصة وتوصيات
01:30 PM	غداء